الأمم المتحدة
S/2024/464
مجلس الأمن
Distr.: General
13 June 2024
Arabic
Original: English

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية: مشروع قرار

إن مجلس الأمن،

إذ يعيد تأكيد جميع قراراته وبياناته الرئاسية وبياناته الصحفية السابقة المتعلقة بالحالة في السودان، وإذ يكرر تأكيد التزامه القوي بسيادة السودان ووحدته واستقلاله وسلامته الإقليمية،

إذ يعرب عن بالغ القلق إزاء اندلاع القتال في الفاشر مع احتمال حدوث مزيد من التصعيد وخطر إلحاق الأذى بالمدنيين، ومعظمهم يحتاج إلى المساعدة الإنسانية العاجلة والحماية،

إذ يعرب عن بالغ القلق إزاء انتشار العنف، بما في ذلك التقارير الموثوقة عن وقوع أعمال عنف لدوافع عرقية، ومن ذلك، على سبيل المثال، العنف المرتكب من قبل قوات الدعم السريع في الفاشر ومحيطها، وفي الجنينة بغرب دارفور بين 24 نيسان/أبريل و 19 حزيران/يونيه 2023، ***وإذ يدين*** استخدام جميع أشكال القوة في المناطق المأهولة بالسكان ضد المدنيين والبنى التحتية المدنية الحيوية، بما في ذلك شن الهجمات على المرافق الطبية والإنسانية، ***وإذ يعيد تأكيد*** التزامات جميع أطراف النزاع بموجب القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك فيما يتعلق باحترام المدنيين وحمايتهم والحرص الدائم على حفظ الأعيان المدنية، بما في ذلك الأعيان التي لها أهمية حاسمة في إيصال الخدمات الأساسية إلى السكان المدنيين، وفيما يتعلق بالامتناع عن مهاجمة الأعيان التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين أو عن تدميرها أو إزالتها أو إخراجها من الخدمة، فضلا عن احترام وحماية العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية والشحنات المستخدمة في عمليات الإغاثة الإنسانية، ***وإذ يحث*** جميع أطراف النزاع على حماية البنى التحتية المدنية التي لها أهمية حاسمة لإيصال المعونة الإنسانية، بما في ذلك لتوفير الخدمات الأساسية بما يتماشى مع القرار 2573 (2021)،

وإذ يعرب عن الجزع إزاء التقارير المتواصلة عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، بما في ذلك حالات العنف الجنسي والعنف الجنساني، ***وإذ يدعو*** إلى إعمال المساءلة عن هذه الانتهاكات،

وإذ يعرب عن القلق إزاء الحالة الإنسانية الكارثية والمتدهورة، بما في ذلك انعدام الأمن الغذائي الحاد لدرجة الأزمة أو بما هو أسوأ، وخطر المجاعة الوشيك، ولا سيما في دارفور،

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ يلاحظ الحاجة إلى وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل وسريع وآمن ومن دون عوائق وباطراد عبر الحدود وعبر خطوط التماس إلى دارفور، وإلى المناطق الأخرى المتأثرة بالنزاع، ***وإذ يحث*** السلطات السودانية على السماح لوكالات الأمم المتحدة ولغيرها من الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني بإيصال المساعدات الإنسانية وعلى تيسير ذلك، ***وإذ يحث*** أطراف النزاع على ضمان وصول المساعدات الإنسانية بأمان إلى من يحتاجون إليها، ***وإذ يرحب*** في هذا الصدد بالتزام السلطات السودانية في الآونة الأخيرة بتيسير الدخول، بما في ذلك بمنح التأشيرات وتصاريح السفر،

وإذ يدين نهب مخزونات المساعدات الإنسانية، ***وإذ يعرب عن القلق*** إزاء تزايد حشد الجماعات المسلحة أو الميليشيات المسلحة، ***وإذ يدعو*** جميع الأطراف لتمارس القيادة والتحكم الصارمين على قواتها،

وإذ يسلّم بأهمية تدابير التخفيف من حدة التصعيد ودور الجهود المحلية لحل النزاعات ووقف إطلاق النار في دارفور، انسجاما مع جهود بناء السلام وصنع السلام التي يقودها السودانيون ويتولون زمام المبادرة فيها، ***وإذ يشجع*** أطراف النزاع على تمكين شيوخ السودان وقادة المجتمعات المحلية من التوصل إلى ترتيبات محلية للتخفيف من حدة النزاع ووقف إطلاق النار، بما في ذلك بوضع آليات للرصد والتنسيق والاتصال،

1 - ***يطالب*** بأن توقف قوات الدعم السريع حصارها للفاشر؛ ***ويدعو*** إلى وقف فوري للقتال وإلى خفض التصعيد في الفاشر وفي محيطها، ***ويدعو كذلك*** إلى سحب جميع المقاتلين الذين يهددون سلامة وأمن المدنيين، بدعم من آليات الوساطة المحلية، عند الاقتضاء؛

2 - ***يطالب*** بأن تكفل جميع أطراف النزاع حماية المدنيين، بما في ذلك عن طريق السماح للمدنيين الراغبين في التنقل إلى مناطق أكثر أمنا داخل الفاشر وخارجها بالقيام بذلك، ويشير إلى أنه يجب حماية جميع المدنيين وفقا للقانون الدولي، ***ويطلب*** إلى الأمين العام أن يقدم، بالتشاور مع السلطات السودانية والجهات الإقليمية صاحبة المصلحة، المزيد من التوصيات لحماية المدنيين في السودان، بالاستناد إلى آليات الوساطة والمساعي الحميدة القائمة؛

3 - ***يدعو*** إلى التنفيذ الكامل لإعلان جدة بشأن الالتزام بحماية المدنيين في السودان، ***ويطلب*** أن تسمح أطراف النزاع وتيسر المرور السريع والآمن ومن دون عوائق والمطرد للإغاثة الإنسانية الموجهة لمن يحتاجها من المدنيين، بما في ذلك عن طريق إزالة العوائق البيروقراطية وغيرها من العوائق، والإسراع في منح التأشيرات وأذون السفر اللازمة للعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية والإمدادات الأساسية، ***ويلاحظ*** التدابير التي اتخذتها السلطات السودانية في هذا الصدد ***ويحثها*** على مزيد من التعاون، ***ويكرر دعوته*** جميع الأطراف أن تعمل في شراكة وثيقة مع وكالات الأمم المتحدة والجهات الأخرى الفاعلة في مجال العمل الإنساني لضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى من يحتاجون إليها، ***ويدعوها*** إلى إعادة فتح معبر أدري الحدودي لإيصال المساعدات الإنسانية، بموافقة مسبقة وتنسيق من السلطات السودانية، ***ويدعو*** كذلك الأطراف إلى سحب المقاتلين حسب الضرورة ليتسنى القيام بالأنشطة الزراعية طوال موسم الزرع لتجنب مضاعفة خطر المجاعة؛

4 - ***يشدد*** على الحاجة الملحة إلى معالجة النقص في تمويل خطة الاستجابة الإنسانية وخطة الاستجابة على الصعيد الإقليمي لاحتياجات اللاجئين، ***ويشجع*** الدول الأعضاء والجهات المانحة الدولية والشركاء على كفالة الوفاء بجميع التعهدات بالكامل وفي الوقت المناسب، وعلى زيادة المساهمات ليتسنى زيادة المساعدات الإنسانية اللازمة لمنع استمرار تدهور الحالة الإنسانية؛

5 - ***يطالب*** جميع أطراف النزاع بالامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان، حسب الاقتضاء، والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك فيما يتعلق بسير الأعمال العدائية وحماية المدنيين والأعيان المدنية، ويشير إلى أنه يجب، وفقا للقانون الدولي الإنساني، احترام وحماية المرافق المدنية، بما فيها المستشفيات والمرافق الطبية والمدارس وأماكن العبادة والمرافق التابعة للأمم المتحدة، إضافة إلى العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، بمن فيهم الموظفون الوطنيون والموظفون المعينون محليا، فضلا عن العاملين في القطاع الطبي، ووسائل نقلهم؛

6 - ***يناشد*** جميع الدول الأعضاء أن تمتنع عن التدخل الخارجي الذي يهدف إلى إثارة النزاعات وزعزعة الاستقرار، وأن تقوم عوضا عن ذلك بدعم الجهود الرامية إلى إحلال سلام دائم، ***ويذكّر*** جميع أطراف النزاع والدول الأعضاء التي تيسر عمليات نقل الأسلحة والعتاد العسكري إلى دارفور بالتزاماتها بالامتثال لتدابير حظر توريد الأسلحة على النحو المنصوص عليه في الفقرتين 7 و 8 من القرار 1556 (2004)، ***ويكرر التأكيد*** على أن من ينتهكون حظر توريد الأسلحة يمكن إدراجهم ضمن المستهدفين بتدابير محددة وفقا للفقرة 3 (ج) من القرار 1591 (2005)؛

7 - ***يدعو*** أطراف النزاع إلى السعي نحو وقف فوري للأعمال العدائية يفضي إلى حل دائم للنزاع، عن طريق الحوار، بدعم متواصل من المبعوث الشخصي للأمين العام إلى السودان رمطان لعمامرة والفريق الرفيع المستوى المعني بالسودان التابع للاتحاد الأفريقي؛

8 - ***يشجع*** التواصل المنسق من جانب المبعوث الشخصي للأمين العام إلى السودان، رمطان لعمامرة، مع الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والجهات الفاعلة الإقليمية الرئيسية الأخرى، للمساعدة في النهوض بالسلام وبعملية سياسية جامعة وشاملة يتولى السودانيون قيادتها، وتشارك فيها المرأة مشاركة تامة وعلى قدم المساواة وبطريقة مجدية ومأمونة، وتعبر عن تطلعات الشعب السوداني؛

9 - ***يطلب*** إلى الأمين العام أن يبلغ عن تنفيذ جميع عناصر هذا القرار في إطار الإحاطات الاعتيادية على النحو المنصوص عليه في القرار 2715 (2023)؛

10 - ***يقرر*** أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.